الثاني الرابع ما كانت فيه زيادة لا ومؤنث مصغر تصغير الترخيم نحو حمد ومقتول
فيه نحو سليم وما معمول بأتمم وهو موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على المؤ
نث محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم قال الشيخ من الف
يظ نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا اللبس
كشجر وبقر وخمس يعني أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز مفرده عن جمعه بالتاء
بعد التاء نحو شجر وبقر فيقال فيهما شجير وبقير إذ لو لحقته لتجيرت وبقيرة لا
لتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشر ولا ثلاثا وأما بينهما من أسماء العدد
فيقول في تصغيرها عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة
وخمسة ثم أشار إلى الثاني بقوله وشذ ترك دون لبس يعني شذ ترك التاء مع أمن اللبس في الف
ظ فيقال على ما لا تلحق عليها وهو نحو وشذوذا في المؤنث الاسم نحو ضرب ومن نحو
وذود الحرب وعرس وحرب ونعل ونصف ومن شذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي والى
ذلك أشار بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر يعني أنه ندر لحاق التاء فيما زاد
على الثلاثة كقولهم في قدام قديديمة وفي وراء وريئة وفي أمام أميمة وقوله ما لم يكن
شرطية مصدرية وبه صلة يعني أن لحوق التاء المذكور جار ما لم يكن ذا لبس والباء في بالتا
متعلق بيرى وبالتاء متعلق بيرى وذا مفعول ثان وهو متعلق بيرى ولحاق
فاعل بندر وفيما متعلق بندر وما موصولة وصلتها كثر وثلاثيا مفعول
بكثر ومعنى كثر غلب في الكثرة ثم قال وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع
منها تا وتي التصغير من خواص التصغير فحقه أن لا يدخل على غير المتمكن من الأسماء كالأفعال والحروف
والمبني ومن ثم لم تصغر ما لا يشبهه من الأسماء المتمكنة لكونها تصغير وتوصف بها ثم
ثم استثني لذلك تصغير ما قالوا على وجه خولف فيه تصغير المتمكن من كل أنواعها فأقر
عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة الياء
الساكنة ثالثة قبل بياء ساكنة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي ذا وتا ذيا وتيا وفي

وقد اعترض المرادي هذا البيت وقال يوهم أن ابن اعتراضه لهذه الأسماء الثلاثة من المذكور
وصغروا والذي اعترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها
كتصغير المتمكن وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع
وثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن ذا صغر كما صغرتا ومن أنهم قالوا إنهم لم يصغروا من ألفاظ
المؤنث إلا تا والواو في وصغروا عاطفة على العامل والذي مفعول بصغروا وشذوذا مصدر
في موضع الحال من الواو وذا معطوف على الذي ومع متعلق بصغروا

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الإضافة وقد ترجم له سيبويه بالتسمية فقوله
ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب يعني أنه إذا أريد النسب
إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم من ذلك
تحتم أن زيادة الياء توجب كسر ما قبلها وانتقال الإعراب إلى الياء وفهم من ذلك تشبيهها بياء الكرسي
وأنها حرف إعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه بياء
النسب بها وياء مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكل مبتدأ وموضع
الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة ويليه صلتها والضمير العائد على الموصول
الهاء في يليه وفاعل يليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ
وخبر في موضع خبر كل وكسره عائد على الحرف الذي يليه الياء واعلم أن
هذه التغييرات الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة
وقد يلحق البعض الأسماء تغييرات أخر أشار إلى بعضها بقوله
ومثله مما حواه احذف وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا يعني أن آخر المنسوب
إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت
موضعها ياء النسب وتشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت الياء فيه للنسب
كبصري منقول النسب إليه بصري وما كانت فيه لغير النسب نحو كرسي فتقول